الكلام أعمٌّ من الجملة

م. م. منى حامد النّعيميّ

المديرية العامة للتربية في محافظة بغداد/ الرصافة الثانية

مقدِّمة

نالت الجملة ، والكلام عند اللّغويين والنّحاة القدامى، والمحدَثين اهتمامًا واسعًا .والمتتبع يلحظ صورة الاضطراب في تحديد العلاقة بين الجملة والكلام عند النّحاة القدامى ، ثم يصل إلى نتيجة مفادها أَنَّ هذين المصطلحين لم يُتفق على حديهما؛ بسبب التّقارب والتّشابه في المضمون. فقد انقسموا على ثلاثة:

- فريق رادف بين الجملة والكلام ويُمثِّله (ابن السّراج ، وأبو علي الفارسيّ ، وابن جنِّيّ).
- فريق وحَّد بين الكلام والجملة المفيدة وهو ماجاء به (الشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ ، والزمخشريّ ، وابن يعيش ، وابن مالك).
- فريق ثالث عدَّ الجملة أعمَّ من الكلام منهم (الرضيّ ، وابن هشام ،والشّريف الجرجانيّ).

ولكن الواقع الّذي يبدو للباحثة عكس ذلك ، سنثبته بعد طرح للموضوع نصل به إلى نتيجة مفادها أنَّ (الكلام اعمُّ من الجملة) وهذا خلاف ماهو معروف. وسيكون هذا البحث مشفوعًا بمبحثين لتوضيح الموضوع :

المبحث الأوّل- الجملة في اللُّغة .
- الجملة من المفهوم إلى المصطلح .

المبحث الثّاني- أركان الجملة .
- تحديد أبعاد الجملة .
- الكلام أعمُّ من الجملة .

الخاتمة .

الجملة في اللُّغة:

وضّح أصحاب المعجمات هذه اللّفظة لغة، فقال الخليل (ت 175هـ): "والجملة: جماعة كُلِّ شيءٍ بكماله من الحساب وغيره. وأجملت له الحساب والكلام من الجملة..."(1).

والجملة عند الجوهريّ (ت 393هـ): واحدة الجُمَل. وقد أجملت الحساب، إذا رددته إلى الجملة..."(2).

وتبعه الرازيّ (ت 666هـ) في قوله هذا(3).

وفي اللّسان لابن منظور (ت 711هـ): "والجملة: واحدة الجمل. والجملة: جماعة الشَّيء. وأجمل الشَّيءَ: جمعه عن تفرقةٍ، وأجمل له الحساب كذلك. والجملة: جماعةُ كلِّ شيءٍ بكماله من الحساب وغيره. يُقال: أجملت له الحساب والكلام؛ قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: 32]، وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة. وفي حديث القَدَر: كتاب فيه أسماء أهل الجنة والنَّار أُجمل على آخرهم فلا يُزاد فيهم ولا يُنقَصُ؛ وأَجْمَلْتُ الحساب إذا جمعتُ آحاده وكَمَّلْتُ أفرادَهُ، أي أُحصُوا وجُمِعُوا فلا يزاد فيهم ولا يُنْقَصُ"(4).

قال الزَّبيديّ (ت 1205هـ): "والجملة... كأنّها اشتُقّت من جملة الحَبْلِ؛ لأنَّها قِوى كثيرة جمعت فأُجملت جملة. وقال الراغب(ت 502هـ): "واعتبر منه معنى الكثرة فقيل: لكلِّ جماعةٍ غيرُ منفصلةٍ جملةٌ"(5)، قلتُ: ومنه أخذ النَّحويون الجملة لمركَّبٍ من كلمتين أُسندت إحداهما للأُخرى..."(6).

الجملة من المفهوم(7) إلى المصطلح(8):

البحث في مصطلح الجملة النّحويّة شأن لا غنى للدارس عنه. فالجملة أساس الكلام، فبها نتكلَّم، ونتحاور، ونقول ما يدور بخلدنا أو تفكيرنا بجمل

توضح الّذي في أذهاننا. ومن المعلوم أَنَّ مفهوم الجملة عند بعض قدامى النَّحويين كان ملتبسًا بمفهوم الكلام، ولم يكن ثَمَّة فصل بين المفهومين، على أَنَّ عرض آراء بعض النُّحاة القدامى كفيل بأن يوضّح المفهوم اصطلاحًا. (فالخطوة الأوّلى كانت مع سيبويه (ت 180هـ) إذ إِنَّه كان يستعمل (الكلام) استعمالا متعدد المعاني منها ما كان بمعنى الجملة)(9).

"لقد استعمل سيبويه (لفظ) الجملة في سبعة مواضع، واستعمل (لفظ) الجمل جمعًا في موضع واحد فيكون المجموع ثمانية مواضع، وردت في صفحات الكتاب تباعًا"(10).

ويُجمل الدّكتور (حسن جواد الأسديّ) رأيه بالقول: "الجملة في الاستعمال عند سيبويه تعني الشّيءَ الجامع لأفراده الضَّامّ لهم، وكذلك استعملها في معنى الإجمال المقابل للتفصيل فكأَنَّه ضمَّ الفروع أو التَّفصيلات في أصول جامعة لها والمعنيانِ موافقان لِما جاء في معجمات اللُّغة"(11).

على أَنَّ الجملة عند سيبويه وردت في نهاية الأبواب بعد شرح وتفصيل وكأَنَّه يُجمل لصياغة قاعدة تنطبق على موضوع ما .

وأمّا أبو زكريا الفراء (ت 207هـ) فقد كانت معه بدايات غير مستقرة؛إذ أطلق مصطلح الكلام في مواضع متفرقة من كتابه (معاني القرآن)، وأمّا ذكره الجملة فعن قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ (12) [الأعراف: 193]، فقد قال "فيه شيءٌ يَرفع (سواء عليكم)، لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم، تَبَيَّنَ الرفع الّذي في الجملة"(13).وأمَّا المبرد(ت 285هـ) ، فتشير (الدِّراسات السَّابقة)(14) إلى أنّه أول مَن استعمل كلمة الجملة بمعناها الاصطلاحيّ في كتابه (المقتضب)؛ فقال في هذا الشّأن: "هذا باب الفاعل، وهو رفع وذلك قولك: قَامَ عَبْدُ اللهِ، وجَلَسَ زيْدٌ وإنَّما كان الفاعل رفعًا؛ لأَنَّه هو والفعل جملة يَحْسُنُ عليها السّكوت، وتجب بها

الفائدة للمخاطب. فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: (قَامَ زيْدٌ) فهو بمنزلة قولك: القَائِمُ زيْدٌ"(15)، وقوله: "ومثل هذا من الجمل قولك: مَررتُ برجُلٍ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، ولو وضعت في موضع (رجل) معرفة لكانت الجملة في موضع حال، فعلى هذا تجري الجمل"(16)، على أَنَّ قوله هذا يعني أَنَّ جملة (أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ) صفة، ولو وضعنا بدلا عن(رجل) معرفة (الرجل) لأصبحت جملة (أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ) في موقع الحال، وهذا يُثَبِّتُ القاعدة النَّحويّة (الجمل بعد النَّكرات صفات وبعد المعارف أحوال).

ثُمَّ يتْبعه ابن السَّراج (ت 316هـ) ويزاوج بين المصطلحين(17)، ويتضح ذلك من قوله في مواقع الحرف: "وأَمّا دخوله على الكلام التَّام والجمل فنحو قولك: أَعَمْرو أَخُوكَ؟ وما قَامَ زيْدٌ ألا ترى أَنَّ الألف دخلت على قولك "عَمْرٌو أخُوكَ" وكان خبرا فصيَّرته استخبارًا ، و(ما) دخلت على: (قَامَ زيْدٌ) وهو كلام تامّ موجب، فصار بدخولها نفيًا. وأمّا ربطه جملة بجملة فنحو قولك: إنْ يَقُمْ زيْدٌ يَقْعُدْ عَمْرو وكان أصل الكلام، يَقُومُ زيْدٌ يَقْعُدُ عَمْرو، فـ(يقوم زيد)، ليس متّصلا بـ(يقعد عمرو)، ولا منه في شيءٍ فلمّا دخلت (إنْ) جعلت إحدى الجملتين شرطًا والأخرى جوابًا"(18).

وقوله: "والمبتدأ يبدأُ فيه بالاسم المحدَّث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كلّ مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل: أَنَّ الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أَنَّك إذا قلت: زيْدٌ مُنْطَلِقٌ فإِنَّما بدأت بـ"زيد" وهو الّذي حدَّثت عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده، وإذا قلت: يَنْطَلِقُ زيْدٌ فقد بدأ بالحديث وهو انطلاقه، ثُمَّ ذكرت (زيدًا) المحدَّث عنه بالانطلاق بعد أنْ ذكرت الحديث. فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أَنَّهما جميعًا محدّثٌ عنهما وأَنَّهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض،..."(19).

على أَنَّ الاهتمام بدراسة الجملة نال حظًا وافرًا عند أبي عليّ الفارسيّ (ت377هـ)، إذ أشار بنظرة سريعة إلى تأليف الجمل في كتابه (الإيضاح) (باب ما إذا ائتلف من هذه الكَلِم الثّلاث كان كلامًا مستقلا) بقوله:"فالاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلامًا مفيدًا كقولنا: عَمْرو أَخُوكَ... ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا: كَتَبَ عَبْدُ الله... ويدخل الحرف على كلِّ واحدة من الجملتين فيكون كلامًا كقولنا: إنَّ عَمْرًا أَخُوكَ... وما عدا ما ذكر ممَّا يمكن ائتلافه من هذه الكلم فَمُطَّرحٌ إلاّ الحرف مع الاسم في النِّداء نحو: يا زيدُ،... فإنَّ الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النِّداء"(20). فعنده الكلام والجملة أن يتحقق فيهما الإسناد والفائدة. ولا يقفُ جهد أبي عليّ الفارسيّ عند هذا الحدِّ؛ بل يتعداه إلى ذكر أنواع الجملة، ومنها الاسميّة والفعليّة بقوله: "الاسم يأتلف مع الاسم يكون منهما كلام، وذلك نحو: زيْدٌ أَخُوكَ، وعَمْرٌو ذَاهِبٌ، والفعل مع الاسم نحو: قَامَ زيْدٌ، وذَهَبَ عَمْرٌو"(21)، وجملة النِّداء بقوله: "وأَمَّا قولهم في النِّداء: يا زيدُ، واستقلالُ هذا الكلام مع أَنَّه مؤتلف من اسم وحرف، فذلك؛ لأَنَّ الفعل هاهنا مراد عندهم"(22)، ثُمَّ يذكر جملتي الشّرط والقَسَم بقوله: "ألا ترى أَنَّ الفعل والفاعل في الشَّرط لا يُستغنى بهما ولايخلو من أنْ تضمَّ الجملة الّتي هي الخبر إليه؛ ولهذا المعنى حسن أن تعمل جملة الشَّرط مع الحرف الدّاخل عليها في الجزاء. وكذلك القَسَم لا يكون كلامًا مستقلا دون أنْ تضمَّ إليه المقسم عليه والمقسَم؛ لأنَّه ضرب من الخبر يذكر، ليؤكّد به غيره جاء على جهة ما تكون عليه الأخبار"(23). وشاهد جملة الشَّرط قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة: 284]. وجملة القسم قوله تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾ [العصر: 1-2].

ويستمر الوعي بموضوع الجملة عند تلميذه ابن جنِّيّ (ت 392هـ)، فهو يُركز على "خصيصتي: الاستقلال والفائدة"(24)، ويفتح باب التَّسوية أولا: بين الجملة

والكلام المفيد المستقلّ، ثُمَّ بين القول التَّامّ المفيد والجملة، بقوله: "وأمّا الجملة فهي كلُّ كلام مفيد مستقلّ بنفسه"(25)، وقوله: "أمّا الكلام فكلُّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الّذي يُسمِّيه النَّحويون الجمل، نحو: زيدٌ أَخُوكَ، وقَامَ مُحَمَّدٌ، وضُرِبَ سَعيدٌ، وفي الدَّارِ أَبَواكَ، وصه، ومه، ورويد، وحاءِ، وعاءِ في الأصوات،... فكلُّ لفظ استقلّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام. وأمّا القول فأصله أَنَّه كلُّ لفظٍ مُذلّ به اللِّسان تامًّا كان أو ناقصًا، فالتَّامّ هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو صَه ، وإيهٍ، والنَّاقص ما كان بضدِّ ذلك نحو:... مُحَمَّد، وإن، وكانَ أَخُوكَ،... فكلُّ كلام قول وليس كلُّ قولٍ كلامًا"(26).

ثُمَّ يعود ابن جنِّيّ عَودًا جديدًا للتَّسوية ثانيًا : بين الكلام والجملة على اختلاف تراكيبها، وأَنَّ القول أوسع منهما،ثُمَّ إنَّه يشمل الاعتقاد والرّأي ، وهذا يزيد في التّعريف وضوحًا وشمولا، فيقول في هذا: "إنَّ الكلام إنَّما هو في لغة العرب عبارةٌ عن الألفاظ القائمة برؤوسها ، المستغنية عن غيرها، وهي الّتي يُسمِّيها أهل هذه الصِّناعة (الجمل)، على اختلاف تركيبها. وثبت أَنَّ القول عندها أوسع من الكلام تصرفًا، وأَنَّه قد يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأي، لا لفظٌ وجَرْس"(27). ومن ذلك يُفهم – والله أعلم – أَنَّ ابن جنِّيّ قد مَهَّدَ للقول بجملٍ مفيدة وأخرى غير مفيدة.

ثُمَّ يأتي الشَّيخ عبد القاهر الجُرجانيّ (ت 471هـ)، ويؤيد التَّسوية الأوّلى لابن جنِّيّ، إذ إنَّه يقول في (المقتصد): "وإنَّما سُميَّ كلامًا ما كان جملة مفيدة نحو: زيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وخَرجَ عَمْرو"(28). فالكلام عنده مرادف للجملة المفيدة وذلك بقوله : "اعلم أَنَّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يُسمَّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خَرجَ زيْدٌ، سُمِّيَ كلامًا، وسُمِّيَ جملةً"(29).

وما يؤكد أَنَّ الجملة قد تكون مفيدة وقد تكون غير مفيدة(30) ما جاء في كتاب (التَّعريفات) في تعريف الجملة بالقول : إِنَّها : "عبارة عن مركَّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى ، سواء أفاد كقولك : زيْدٌ قائِمٌ ، أم لَمْ يفد كقولك : إنْ يكرمني ، فإِنَّه جملة لا تفيد إلاّ بعد مجيءِ جوابه ، فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقًا"(31).

وينضمُّ الزمخشريّ (ت 538هـ) إلى عبد القاهر الجُرجانيّ في تأييدهما التَّسوية بين الكلام والجملة المفيدة مع "مراعاة تحقق الإسناد فيهما"(32) من خلال ما ذُكر من جملٍ مفيدة عند تعريفه الكلام بـ:"المركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلاّ مِنْ اسمين كقولك: "زيدٌ أَخُوكَ" و"بِشْر صَاحِبُكَ" أو في فعل واسم، نحو قولك: "ضَرِبَ زيدٌ" و"انْطَلَقَ بَكْر"، وتُسمَّى جملة"(33).

وأمّا ابن يعيش (ت 643هـ) فقد ذهب في شرحه المفصّل، مذهب عبد القاهر والزمخشريّ في التّسوية والتّوحيد بين مفهومي الكلام والجملة المفيدة، بقوله: "إِنَّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكلّ واحدة من الجمل الفعليّة، والاسميّة – نوع له – يصدق إطلاقه عليها، كما أَنَّ الكلمة جنس للمفردات، فيصحُّ أنْ يقال: كلُّ (زيْدٌ قَائِمٌ) كلام ولا يقال كلّ كلام (زيد قائم)، وكذلك مع الجملة الفعليّة،..."(34).

ومن هذا يُفهم أَنَّ الشّيخ عبد القاهر، والزمخشريّ، وابن يعيش، يتساوى عندهم الكلام ويتوحّد مع الجملة المفيدة، وهو ما جاء به ابن جنِّيّ، على أَنَّه انفرد بالتّسوية بين الكلام والجمل على اختلاف تراكيبها.

وأمّا ابن مالك (ت 672هـ)، فلم تنل الجملة عنده تعريفًا صريحًا بحسب اطلاعي على أشهر مؤلفاته (الألفيّة(35)، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد(36)، وسبك المنظوم وفك المختوم(37)، وشرح عمدة الحافظ وعدّة

اللافظ(38)) ولكن ورودها يتبيَّن للدارس أَنَّ مفهومها واضح عنده بدليل ذكره أنواع الجمل ومنها: الخبر الجملة(39)،

وجملة الموصول(40)، والجملة الحاليّة(41)، وجملة النَّعت(42)، وغيرها.

وهذه شواهد من الكافية الشّافية؛ إذ وردت مفردة الجملة في موضوعات مختلفة منها:

في باب الابتداء(43) قوله:

وضَمِّنِ الجُمْلَةَ ذِكْر مُخْبِرِ   عَنْهُ بِهَا كَـ(هِنْدُ بَعْلُهَا جَرِي)

وفي باب القسم(44) قوله:

جُمْلَةً اسْمِيّةً أَو فِعْلِيَّةً   لِلْقَسَمِ اجْعَلْ قَاصِدًا أَلِيَّهْ

وفي باب التّوكيد(45) قوله:

بِفِعْلٍ أَو حَرفٍ أَو اسْمٍ يَقَعُ   أَو جُمْلَةً كَـ(هُم هُم دُعُو دُعُوا)

وشواهد من الألفيّة على مفردة الجملة؛ إذ وردت بموضوعات مختلفة؛ منها: في (العلم)(46) قوله:

وجُمْلَةٌ ومَا بِمزجٍ ركِّبَا   ذَا إِنْ بِغَيْرِ ويْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

وفي (باب الموصول)(47) قوله:

وجُمْلَةٌ أَو شِبْهُهَا الَّذي وصِلْ   بِهِ كَـ (مَنْ عِنْدِي الَّذي ابْنُهُ كُفِلْ)

وفي (باب الابتداء)(48) قوله:

ومُفْردًا يَأْتي ويَأْتي جُمْلَة   حَاويَةً مَعْنَى الَّذي سِيقَتْ لَهْ

وفي (باب المفعول المطلق)(49) قوله:

كَذاكَ ذُو التَّشبِيهِ بَعْدَ جُمْلَة   كَـ (لِي بُكًا بُكَاءَ ذاتِ عَضْلَةٍ)

وفي (باب الحال) (50) قوله:

**وإنْ تُؤكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَر	عَامِلُهَا ولَفْظُهَا يُؤَخَّر**
**ومَوضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَة	كَـ(جَاءَ زيْدٌ وهوَ نَاوٍ رِحْلَة)**

وقوله:

**وجُمْلَةُ الحَالِ سِوى مَا قُدِّمَا	بِواوٍ أو بِمُضْمَرٍ أو بِهِمَا**

ويستمر ابن مالك بالعناية مجددًا في (الكلام) بقوله: "والكلام ما تضمَّن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته"(51)، ويُوضِّح ابن مالك عبارة (مقصودًا لذاته) بقوله: "واحترز بأن قيل: "مقصود لذاته"، من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنَّه إسناد لم يقصد هو ولا ما تضمَّنه لذاته بل قصد لغيره، فليس كلامًا بل هو جزء كلام، وذلك نحو: قامُوا، من قولك: رأَيْتُ الَّذينَ قامُوا، وقُمْتُ حينَ قامُوا"(52). ويشرح الأشمونيّ (ت900هـ) الأمر بقوله: "فزاد لذاته قال: لإخراج نحو: قَامَ أَبُوهُ، من قولنا: جَاءَ الَّذي قَامَ أَبُوهُ"(53)، وهذا يعني أَنَّ (قام أبوه) تُعَدُّ كلامًا إذا كانت مقصودة لذاتها، وتُعَدُّ جملةً إذا جاءت بموقع الصِّلة؛ "لأَنَّ الإسناد فيه ليس مقصودًا لذاته، بل لتعيين الموصول وتوضيحه، ومثلها الجملة الخبريّة، والحاليّة، والنَّعتيّة"(54) على أَنَّ الاستمرار مع ابن مالك يلمح إلينا بإشارة موجزة إلى مفهوم الجملة في كتابه (شرح التَّسهيل) بقوله: "صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدلُّ على أَنَّ الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، فمن ذلك قوله: "واعلم أَنَّ (قُلْتُ) في كلام العرب إِنَّما وقعت على أنْ يُحكى بها ما كان كلامًا لا قولا" (55)، عنى بالكلام الجمل،..."(56).

وكذلك في كتابه (شرح الكافية الشّافية) بصدد حديثه عن الكلام وما يتألف منه بقوله:

**قَولٌ مُفِيدٌ طلبًا أو خَبَرا	هُو الكَلامُ كَـ (اسْتَمِعْ وسَتَرى)**
**وهْو مِن اسْمَيْنِ كَـ(زيْدٌ ذاهِبٌ)	واسْمٍ وفِعْلٍ نَحْو(فَازَ التَّائِبُ)**

كِلا المثالَيْنِ يُسمَّى جُمْلَه وفِيهما الحَرفُ يَكُونَ فَضْلَه(57)

منه يُفهم أَنَّ ابن مالك عدَّ (زيدٌ ذاهِبٌ) تركيبًا اسميًّا مفيدًا، و(فَاز التَّائِبُ) تركيبًا فعليًّا مفيدًا.هذا يعني أنَّ الكلام عنده هو الجملة المفيدة – والله أعلم بالصّواب –.

بعد هذا العرض الموجز لما جاء في بعض مؤلفات ابن مالك بشأن الجملة يتبيَّن أَنَّ مصطلح (الجملة) لم ينل اهتمامًا واسعًا لدى ابن مالك، مع أنَّه أشار إلى أَنَّ الجمل فروع للقول بقوله: "يحكى بالقول وفروعه الجُمَل"(58)، وأنَّ الكلام ما كان فيه الإسناد، والإفادة، ومقصودًا لذاته. على أنَّ المسألة بها حاجة إلى مزيد من التّوضيح يأتي بها الرضيّ الاسترابادي (ت 686هـ) وأظنّه يرى نقصًا في تعريف ابن الحاجب (ت 646هـ) الكلام بقوله: "الكلام ما تضمَّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلاّ في اسمين، أو في فعل، واسم"(59)، فيأتي الرضيّ في شرح كافية ابن الحاجب ويقول: "وكان على المصنِّف أن يقول: بالإسناد الأصليّ المقصود ما تركّب به لذاته، ليخرج بالأصليّ إسناد المصدر، واسمي الفاعل، والمفعول، والصّفة المشبهة، والظّرف، فإنَّها مع ما أُسندت إليه ليست بكلام، وأمّا نحو: أقائِمٌ الزيدَانِ؟ فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه، كما في أسماء الأفعال، وليخرج بقوله: المقصود ما تركّب به لذاته: الإسناد الّذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وفي الصّفة، والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلّها جملا، والإسناد الّذي في الصّلة، والّذي في الجملة القسميّة؛ لأَنَّها لتوكيد جواب القَسَم، والّذي في الشَّرطيّة؛ لأَنَّها قيد في الجزاء، فجزاء الشَّرط وجواب القَسَم كلامان بخلاف الجملة الشّرطيّة والقَسَميّة"(60). ثُمَّ يحسم الرضيّ الأمر بتفريقه بين الجملة والكلام بقوله: "والفرق بين الجملة والكلام، أَنَّ لجملة ما تضمَّن الإسناد الأصليّ سواء كانت

مقصودة لذاتها أو، لا،... والكلام ما تضمَّن الإسناد الأصليّ وكان مقصودًا لذاته؛ فكلُّ كلام جملة ولا ينعكس"(61).

بعد هذا – والله أعلم – أرى مفهوم (الجملة) دخل مرحلة النُّضج بالصورة الجديدة الّتي جاء بها الرضيّ.

وتستمر الجهود حثيثة حتّى تصل إلى قِمَّة النّضج على يد أكثر النّحويين عناية وتفريقًا بين مصطلحي (الكلام) و(الجملة) وهو ابن هشام (ت 761هـ)، وكأنَّه اغتنى بما جاء به ابن مالك والرضيّ، فهو أول من أفرد للجملة بابًا واسعًا في كتابه (مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب) على أنَّه لا غنى لدارس الجملة عن (مغني اللّبيب)، ففيه حسم للموضوع، إذ يوضِّح مصطلحي الكلام والجملة بقوله: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يَحسُنُ السّكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قامَ زيدٌ)، والمبتدأ وخبره كـ(زيدٌ قامَ)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرِبَ اللِّصُ، وأقائمٌ الزيدانِ؟ وكانَ زيدٌ قائمًا، وظَنَنْتُهُ قائمًا "(62). وبعدها يلخص ابن هشام المسألة بقوله: "وبهذا يظهر لك أَنَّهما ليسا بمترادفين كما توهَّمه كثير من النّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصَّل، فإنَّه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ويُسمَّى جملة، والصَّواب أَنَّها أعمُّ منه، إذ شرطهُ الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشّرط، جملة الجواب، جملة الصّلة، وكلُّ ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام "(63). هذا يعني أنَّ التَّركيب البنائيّ للجملة عنده يتألف من مسند ومسند إليه، ولا يشترط في الجملة أن تفيد معنًى، كشرطه في الكلام. ثُمَّ يُقرر ابن هشام انقسام الجملة على كبرى وصغرى بقوله: "وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو: "زيدٌ أبوهُ غُلامُهُ مُنْطَلِقٌ" فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، "غُلامُهُ مُنْطَلِقٌ" صغرى لا غير؛ لأنَّها خبر، و"أَبُوهُ غُلامُهُ مُنْطَلِقٌ" كبرى باعتبار "غُلامُهُ مُنْطَلِقٌ" وصغرى باعتبار جملة الكلام"(64).

فخلاصة ما جاء به ابن مالك، والرضيّ، وابن هشام، **أنَّ الجملةَ أعمُّ من الكلام، وأنّ الكلام أخصُّ منها.** (65)

وقبل الانتهاء من الكلام على مصطلح الجملة عند النُّحاة القدامى، تجد الباحثة ميلا إلى ما جاء به الدّكتور (إبراهيم أنيس) من المُحدَثين – رحمه الله – بقوله: "إنَّ "الجملة" في أقصر صورها هي: أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنًى مستقلا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا: "من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟" فأجاب "زيد"، فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة"(66).

وما يؤكِّد أَنَّ الكلام أوسع من الجملة؛ أَنَّنا نقول (فلانٌ) يتكلّم أو يتحدّث ولا نقول يُجمل. ثُمَّ أَنَّ القرآن الكريم جاء بالكلام والحديث مرات عديدة ولم يأتِ بالجملة إلاّ مرةً واحدةً بمعنى (المجموع).

ونعود إلى الدّكتور (إبراهيم أنيس) وقوله: "ألسنا نستمدّ الفهم من تجاربنا السّابقة حيناً ومن سياق الكلام حيناً آخر؟ فأين هذا الكلام المستقلّ بالفَهم الّذي لا نستعين فيه بكلام سبقه ولا بتجاربَ ماضية، ولا بإشاراتِ الأيدي وتعابير الوجوه في كثير من الأحيان؟"(67).

أركان الجملة:

ترتكز بِنية الجملة العربيّة على ركنين أساسيين سمّاهما سيبويه "المسند والمُسند إليه"(68)، وأمّا الرابطة الكبرى بينهما؛ فهي الإسناد، الّذي لا يُتصور صدوره إلاَّ مِن واحد، فشرطه اتِّحاد النَّاطق، فلو اصطلح رجلانِ على أنْ يذكر أحدُهما فِعلا أو مبتدأً، ويذكر الآخر فاعلهُ أو خَبَرهُ، لم يُسمَّ ذلك كلامًا. وعُلِّلَ بأَنَّ الكلام عَمَل واحد فلا يكونُ عامله إلاّ واحدًا(69).

فقد ورد تحت مادة (سَنَد) في العين في قول الخليل (ت 175هـ): "السَّنَدُ: ما ارتفع من الأرض في قُبُلِ جَبَلٍ أو وادٍ. وكلُّ شيءٍ أَسندت إليه شيئًا

فهو مسندٌ والكلام سندٌ ومسندٌ [إليه] كقولك: عَبْدُ اللهِ رجُلٌ صَالِحٌ، فـ(عبدُ اللهِ) سندٌ، و[رجلٌ] صالحٌ مسندٌ إليه... والمسند: الدَّهر؛ لأَنَّ الأشياء تُسنَد إليه، تقول: كانَ كَذَا في زمانِ كَذَا"(70).

ويرى الدّكتور (حسن عبد الغني الأسديّ): "أَنَّ بنية الكلام الصُّغرى عند سيبويه هي تركيبُ المسند والمسند إليه، ومعنى ذلك أَنَّ الجمل في مستوى التَّحقق الفِعليّ للكلام لا تقوم إلاّ على التّركيب من كلمتين وهو ما يتمُّ مُراعاتهُ في الأصول كُلِّها"(71).

وقد وَضَّحَ سيبويه المقصودَ بالمسند والمسند إليهِ بقولهِ: "وهما ما لا يستغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلِّم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عَبْدُ اللهِ أَخُوكَ، وهَذَا أَخُوكَ، ومثلُ ذلك: يَذْهَبُ عبدُ اللهِ فلابدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدٌّ من الآخرِ من الابتداء"(72).

قال سيبويه في جملة (هذا عبدُ اللهِ معروفًا): "فهذا اسمٌ مبتدأ يُبنى عليه ما بعده، وهو عبدُ اللهِ ولم يكن ليكون هذا كلامًا حَتَّى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبنيُّ عليه مسندٌ إليهِ"(73).

فالكلام لا يتأتى إلاّ مِن اسمينِ، أو من فِعلٍ واسمٍ، ولا يستقيمُ كلامٌ مع(74):

أولا: الكلمة إلاّ بوجود متَعلق يُفسِّرها، "وزعم ابن طلحةَ(75):أَنَّ الكلمةَ الواحدة قد تُكون كلامًا إذا قامت مقام الكلام، كـ(نعم)، و(لا) في الجواب، وردَّ بأنَّ الكلام هو الجملة المقدَّرة بعدها"(76).

ثانيًا: مع الاسم والحرف؛ لأَنَّ الحرفَ لا يصلُحُ مسندًا ولا مُسندًا إليه، وهذا خِلاف ما نقله السّيوطيّ (ت 911هـ) بقولهِ: "وزعم أبو عليّ الفارسيّ (ت 377هـ) أَنَّ الاسم مع الحرفِ يكونُ كلامًا في النِّداء نحوَ: "يا زيدُ".

وأجيب بأَنَّ (يا) سدَّت مسدّ الفِعل وهو (أدعو) أو (أُنادي)"(77)، وجملةُ الأمرِ وردت عند الجُرجانيّ(78) (ت 471هـ) مؤيدًا أبا عليّ.

ثالثًا: مع الفعل والفعل، فَلأَنَّ الفِعلَ على الدّوامِ مسند ولا يكونُ مسندًا إليه.

رابعًا: الفعل مع الحرفِ في نحوِ: ما قام، بناءً على أَنَّ الضّمير المستتر لا يُعَدُّ كلمةً(79). خلافًا للشَّلوبين (ت 645هـ) الّذي رأى المركّبَ نيةً نحو: (قم، واقعد)؛ فهي من الكلام حقيقة، وأمّا الألفاظ المفردة كـ(نعم، وبلى) فهي من الكلام مجاز(80). وعليه فعنده الحرف مع الفعل يُكوِّنان كلامًا.

ولأهمية المسألة لابُدَّ من توضيح أسماء الأفعال (الخالفة)(81)، نحو: هيهات، وشتَّان، وصه، وأَوه، ومَه، وآمينَ، وويْ، وأُفٍّ، وغيرها، فقد تناولها النُّحاة، واختلفَوا فيها، فمنهم مَن عدّها "أَسماءً حقيقيَّةً(82)، وأعطى الدَّليل على ذلك قبول ألفاظها بعض علامات الاسم، وأبرزها التّنوين، وأَنَّها لا تقبلُ علامات الفعل، ومنهم مَنْ عَدَّها أَفعالا حقيقيَّةً(83)، ونَسَبَ بعضُهم هذا الرأي إلى الكوفيين، محتجين بأَنَّها إنَّما كانت أَفعالا، لدلالتها على الحدثِ والزمنِ، ولرفعها الفاعل، ونصبها المفعول ولتأديتها معاني الفعل من أمرٍ ونهيٍ"(84).

ومن هذا يُفهمُ، أَنَّ المسنَدَ والمسند إليهِ، كُلٌّ منهما يُسمَّى عُمدةً، والمسند هو ركنُ الكلام. فلا يُستَغنى عنهُ بأيِّ حالٍ من الأحوالِ، ولا تتمُّ الجملةُ من دونه، فالمسند هو المتحدّثُ به ويكونُ فِعلا مثل قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: 1]، ويكون اسمًا (خبر المبتدأ، وخبر الفعلِ النَّاقص، وخبر إِنَّ وأخواتُها، وخبر (لا) النّافية للجنس، وخبر الأحرفِ الّتي تعمل عمل ليس، والمبتدأ الّذي له مرفوع أَغنى عن الخبر نحو: أحاضر الضّيفان؟) وأَمَّا المسندُ إليه وهو المتحدّث عنهُ، فيكونُ اسمًا (المبتدأ الّذي له خبر، والفاعل، ونائبه، واسم الفعل النَّاقص، وأسماء الأحرف الّتي تعملُ عملَ (ليس)، واسم إنَّ

وأَخواتها، واسم لا النَّافية للجنس) كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]. وأمّا أَسماءُ الأفعالِ فبحسب مَن يَعُدُّها إنْ كانت أَسماءً أو أفعالا فهيَ ضِمن ركن الكلام، وإنْ كانت أسماءَ أفعالٍ فهي مبنيةٌ لشبهها بالحرف، فلا تُعدُّ مُسندًا ولا مُسندًا إليه. وعليه فالاسم يصلُحُ أنْ يكونَ مُسندًا ومسندًا إليه، وأَمّا الفعل فهو مسندٌ على الدَّوامِ(85).

تحديدُ أَبعادِ الجُملة:

يتمثل ذلك في قولِ ابن مالك (ت 672هـ)، عندما حَصَر الجمل في نصٍ من النُّصوص القرآنيّة كقوله تعالى: : ﴿ **ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ** ﴾ [الأعراف: 95-97]. فقد اختلف النَّحويون في عددِ الجمل مِنْ أولِّ: "وهُم لا يشعرونَ" إلى "أَفأَمِنَ أهلُ القرى"، على النَّحو الآتي:

أ-قال ابن مالك: "إنَّ الزمخشريّ حكَمَ بجواز الاعتراض بسبعِ جملٍ؛ إذ زعَمَ أَنَّ (أَفأَمِنِ) معطوف على (فأَخذنَاهُم)"(86).

وعَقَّبَ عليه ابنُ هشام، بأَنَّه كانَ مِن حقّه أَنْ يَعُدَّها ثماني جُمل وهي:

1- ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾.

2- ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ**﴾ التّقديرُ: ولو ثبتَ أَنَّ أهل القرى.

3- ﴿**ءَامَنُوا۟**﴾.

4- ﴿**وَٱتَّقَوْا۟** ﴾.

5- ﴿**لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ**﴾.

6- ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُواْ﴾.

7- ﴿فَأَخَذۡنَٰهُم﴾.

8- ﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾(87).

"وقد زاد الشّيخ الأَمير (ت 1232هـ) في حاشيته على المغني جملةً تاسعةً"(88)، إذ يقولُ: "وعلى مساقِ المصنّف ينبغي أَنْ تُعَدَّ تسعةً والتّاسعةُ خبر (كانَ) أعْني "يكسبون" وهي غير (كان) مع خبرها، ألا تَرى أَنَّهُ عَدَّ "آمَنُوا الّتي هي خبر (أَنَّ) جملة، ولَو ذَكَرَ هذه التّاسعة بدل "وهم لا يشعرون" كان أحسن"(89). وعقَّب عليها من المعاصرين الدّكتور (مُحَمَّد حماسة عبد اللَّطيف) إذ يقول: "إِنَّها عشر جملٍ، وتَكُونُ العاشرةُ هي جملةُ "لا يشعرونَ" الواقعة خبرا للمبتدأ (هم)..."(90).

ب- هناك مَن يرى للجملة كوناً مستقلا قائمًا بِذاتِهِ؛ ولذلك عدَّها أَربَعَ جُمَلٍ؛ هي:

1- ﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾.

2- ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾.

3- وَلَٰكِن كَذَّبُواْ﴾.

4- ﴿فَأَخَذۡنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾.

ت- استدركَ بعضُ النَّحْويينَ على التَّقسيمِ الثّاني(91)قالَ ابن هشام: "كانَ مِنْ حَقِّه أَنْ يَعُدَّهَا ثلاثَ جُمَلٍ، وذلك؛ لأَنَّه لا يَعُدُّ "وهم لا يَشعُرونَ" جملةً؛ لأَنَّها حالٌ مُرتبطَةٌ بعاملِها، وليست مُستَقِلَّةً برأسها، ويَعُدُّ "لو" وما في حيِّزها جملةً واحدةً: إمَّا فعليَّة إنْ قَدَّر: ولو ثَبتَ أَنَّ أَهلَ القُرى آمَنُوا واتَّقَوا، أو اسميَّة إنْ قَدَّر: ولو أَنَّ إيمانَهم وتقواهُم ثابتانِ، ويَعُدُّ "ولكنْ كَذَّبُوا" جملةً، "فَأَخَذناهُم بما كانُوا يَكسبُونَ" كُلَّهُ جملةً"(92).

فالجملة مُفيدة في موضعٍ وغير مفيدة في آخر نحو: "فأخذناهم بما كانوا يكسبونَ" فجملة (يكسبون) وحدها غير تامّة التَّركيب والمعنى فهي غير مفيدة، ولكن دخولها على جملة "فأخذناهم بما كانوا" جعلت للمعنى السَّابق وضوحًا وزادت التّركيب دِقَّةً، فهي مفيدة.

الكلام أعمُّ من الجملة:

بعد عرض ما جاء به القدامى يتضح أَنَّهم انقسموا على ثلاثة: فريق رادفَ بين الجملة والكلام ويُمثِّله (ابن السراج، وأبو عليّ الفارسيّ، وابن جنِّيّ)، وفريق وحَّد بين الكلام والجملة المفيدة وهو ما جاء به (الشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ، والزمخشريّ، وابن يعيش، وابن مالك)، أمّا الفريق الثّالث فعدَّ الجملة أعمَّ من الكلام منهم (الرضيّ، وابن هشام، والشّريف الجرجانيّ) وفيما مضى وجهة نظر:

- إذا سألنا أنجح زيدٌ؟ فالجواب بـ(نعم)، أو (لا).
- وأمّا سؤالنا مَنِ القادم؟ فالجواب: زيدٌ.
- وسؤال أين كنت؟ جوابه: في المدرسة.
- وأين الحقيبة؟ جوابه: فوق المنضدة.

فمن هذه الإجابات المختصرة تستطيع القول: إِنَّها كلام مفيد للسامع، ويَحْسُنُ السُّكوت عليه من المتكلِّم، مفرد، وشبه جملة. ويُعزز الرضيّ (ت 686هـ) ما أروم الوصول إليه ، أَنَّ أقلَّ الكلام مكون من حرفين بقوله: "واشتهر الكلام لغة في المركّب من حرفين فصاعدًا"(93).

أي إِنَّ الكلام هو "ما انتظم من حرفين فصاعدًا من الحروف المعقولة إذا وقع ممّن تصحّ عنه أو من قبيله الإفادة، وإِنَّما شرطنا الانتظام؛ لأَنّه لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصحّ وصف فعله بأَنَّه كلام، وذكرنا الحروف المعقولة؛ لأنَّ أصوات بعض الجمادات ربّما تقطّعت على وجه يلتبس

بالحروف ولكنَّها لا تتميز وتنفصل كتفصيل الحروف... واشترطنا وقوع ذلك ممّن يصحّ منه أو من قبيله الإفادة؛ لئلا يلزم عليه أن يكونَ ما يُستمع من بعض الطّيور كالببغاء وغيرها كلامًا، وقلنا القبيل دون الشّخص؛ لأَنَّ ما يُسمع من المجنون يوصف بأَنَّه كلام، وإن لم تصحّ منه الفائدة وهو بحاله، لكنّها تصحّ من قبيله وليس كذلك الطّائر"(94).

وفيما يخصُّ منطوق الطّائر (الببغاء)، فإِنَّ ما تنطقه من كلمات أو جمل قصيرة حفظتها تعدُّ من الكلام؛ لأَنَّه مفهوم للسامع، قد حفظته ممّن سمعته منه، وهو أكثر من حرفين.

أمّا كلام المجنون، فمع أَنَّه كلام ليس في أوانه وموضعه، ولكنّه زاد عن الحرفين، ولو قيل في مناسبته لكان مفهومًا لنا.

ثُمَّ إِنَّ (الخطّ) و(الإشارة المُفهمة) تُعدّان من الكلام بدليل "تسميتهم ما بين دفتي المصحف من المرسوم كلام الله"(95).

أمّا الإشارة المُفهمة ففي قوله تعالى: ﴿ **قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةًۖ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًاۗ** ﴾ (96) [آل عمران: 41].

والرمز هنا الإشارة "فاستثناء الرمز من الكلام دليل دخوله فيه والأصل في الاستثناء الاتِّصال"(97).

ومنه قول أبي تمّام الطّائيّ(98):

وكَلَمْتُهُ بِجفُونٍ غَيْرِ نَاطِقَةٍ   فَكَانَ مِن ردِّهِ ما قَالَ حَاجِبُهُ

وقول عمر بن أبي ربيعة(99):

أَشَارتْ بِطرفِ العَينِ خِيفَةَ أَهْلِهَا   إِشَارةَ مَحْزونٍ ولَمْ تَتَكَلَّمِ

ومن الكلام "ما يُفهم من حال الشَّيء"(100). كقول أبي العتاهية(101):

وعَظَتْكَ أجْداثٌ(102) صُمُتْ   ونَعَتْكَ أزمِنَةٌ خُفُتْ
وأرَتْكَ قَبْرَكَ في الحيا   ةِ وأنتَ حَيٌّ لم تَمُتْ

"استعمال الكلام فيما يدلُّ عليه، فالأحداث لا تنطق وقد نُسِبَ إليها الوعظ الّذي هو كلام"(103). ثُمَّ إنَّ الكلام "معنًى قائمٌ في النَّفس"(104)، أي إنَّه يطلق على "ما في النَّفس من المعاني"(105)، كقول الشّاعر(106):

لا تُعْجِبنَّكَ خطْبَةٌ من قائلٍ   حَتَّى يَكُونَ مَعَ الكَلامِ أصيلا
إنَّ الكَلامَ لَفي الفُؤادِ وإنَّما   جُعِلَ اللِّسانُ عَلَى الفُؤادِ دَليلا

"إنَّ لفظ (الكلام) يطلقه العرب على المعاني الّتي تقوم في نفس الإنسان ويستحضرها في ذهنه قبل أن يَنْطِقَ بها (إنَّ الكلام لفي الفؤاد) فهذه الأفكار الّتي تسبق النّطق، أو الّتي يفكر فيها الإنسان تُسمَّى كلامًا"(107).

وقوله تعالى:﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ ﴾ [البقرة: 75]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: 15].

فترى في الآيتين الكريمتين كلام الله سبحانه وتعالى أنَّه مفيد دون شك. فإنْ حُرف، أو بُدّل سُميَّ كلامًا مُحرفًا أو مُبدّلا فهو غير مفيد. ولو كان المحرف، والمبدّل ليس بكلام لكان الباريّ – عز وجلّ – خصّه بمفردة تميزه عن الكلام. قال تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: 1].

ويُستدلّ على رفض شرط الإفادة في الكلام بقول بعض فقهاء بغداد: "إنَّ الكلام على ضربين مُهمَل، ومُستعمَل. قال: فالمهمل: "هو الّذي لم يوضع للفائدة"، والمستعمل: "ما وضع ليفيد"..."(108).

"فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسّموه إلى قسمين، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأسًا"(109).

ويؤكد ابن سنان (ت 466هـ) أَنَّ أهل النّحو لم يقصروا الكلام على المفيد بقوله: "وأي دليل على أَنَّ اسم الكلام عندهم غير مقصور على المفيد أوكد من تسميتهم للهذيان الواقع من المجنون وغيره كلامًا"(110).

وممّا يُعدُّ من الكلام أيضًا ما كان ناقصًا كجملة الشّرط بتأكيد من قول أبي البقاء الكفويّ (ت 1094هـ): "كلُّ كلام مستقلّ إنْ زدتَ عليه شيئًا مقتضيًا لغيره معقودًا به فإِنّه عاد الكلام ناقصًا، مثل قولك: (إنْ قامَ زيدٌ)"(111)، وفيها الشّرط ينقصه الجواب.

ولا يقتصر الكلام على ما كان منطوقًا فحسب، بل قد يكون صامتًا وذاك هو التَّفكير الواعي، وفيه يقول الدّكتور (عليّ أبو المكارم): "التّفكير نوع من الكلام الصّامت؛ إذ يخضع لِمَا يخضع له الكلام المنطوق من ضوابط ونظم"(112).

ما يُرادُ إثباته: إذا كانت الجملة عند النُّحاة تركيبًا إسناديًّا والكلام مخصوصًا بالإفادة. فمِمّا سَبَقَ الإشارة إليهِ يمكن القول إنَّ: **(الكلامُ أعمُّ من الجملة)**؛ لأَنَّه ضمَّ ما نحتاج إليه في التّعبير عمّا نريد (والله أعلم بالصّواب).

الخاتمة

النحاة القدامى درسوا الكلام والجملة دراسة متأنية ، ولكن إعطاء كل مصطلح حقه من التّعريف والبيان بدأ عند الشّريف الرضيّ الّذي فرّق بينهما (113) في حين كانت قمّة النّضج لهذين المصطلحين على يد أحد نحاة القرن الثّامن عشر وهو ابن هشام الّذي درس الجملة دراسة واسعة مفصّلة في كتابه (مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب) الّذي حسم فيه الموضوع بتفريقه بين المصطلحين (114) وأنّهما ليسا بمترادفين كما توهَّمه كثير من النّاس(115) . والكلام أعمّ من الجملة عند الباحثة .

الهوامش

(1) العين (جمل) 143/6.
(2) الصِّحاح (جمل) 1662/4.
(3) مختار الصِّحاح (جمل) 111.
(4) لسان العرب (جمل) 209/2و210.
(5) المفردات في غريب القرآن (جمل) 103.
(6) تاج العروس (جمل) 264/7.
(7) المفهوم: ((هو الصُّورة الذِّهنيّة، سواء وضع بإزائها الألفاظ أو لا)). الكليات 725.
(8) المصطلح أو الاصطلاح: يدلُّ على اتِّفاق أصحاب تخصص ما على استخدامه للتَّعبير عن مفهوم علميٍّ محدَّد. ينظر: علم المصطلح 261.
(9) ينظر: في بناء الجملة العربيّة 31، ومفهوم الجملة عند سيبويه 28-30.
(10) مفهوم الجملة عند سيبويه 26و27،وينظر:الكتاب 32/1و217، 119/3و208، 16/4.
(11)مفهوم الجملة عند سيبويه 28.
(12) ينظر: الجملة النّحويّة نشأةً وتطورًا وإعرابًا 24.
(13) معاني القرآن 195/2.
(14) ينظر: في بناء الجملة العربيّة 29، ومقومات الجملة العربيّة 20، ومفهوم الجملة عند سيبويه 25 (الهامش 1).
(15) المقتضب 146/1.
(16) المصدر نفسه 125/4.
(17) ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه 25 (الهامش 1).
(18) الأصول في النّحو 43/1.
(19) المصدر نفسه 58/1و59.
(20) الإيضاح 72و73.
(21) المسائل العسكريّة 104.
(22) المسائل العسكريّة 109.
(23) المصدر نفسه 123.
(24) مقومات الجملة العربيّة 21.
(25) اللُّمع في العربيّة 73.
(26) الخصائص 17/1.
(27) الخصائص 32/1.
(28) المقتصد في شرح الإيضاح 68/1.
(29) الجمل في النّحو: 107.
(30) ينظر: الجملة النّحويّة نشأةً وتطورا وإعرابًا 38.
(31) التّعريفات 75و76.
(32) مقومات الجملة العربيّة 26.
(33) المفصّل في صنعة الإعراب 33، وشرح المفصّل 44/1و45.
(34) شرح المفصّل 46/1.
(35) ينظر: الألفيّة 3و4.
الألفيّة: متن شعريّ تعليميّ مؤلّف من ألف بيت من الرجز. نال شهرة واسعة وكثر شراحه، إذ بلغ عدد الشّروح (50) شرحًا، وعليه (13) حاشية، و(3) تعليقات، ومختصر (واحد) ينظر: كشف الظّنون 151/1-154.
(36) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 3-6.
(37) ينظر: سبك المنظوم وفك المختوم 59-61.
(38) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ 96-106.
(39) ينظر: شرح الكافية الشّافية 333/1، والألفيّة 10، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 47.
(40) ينظر: شرح الكافية الشّافية 252/1، والألفيّة 9، والتّسهيل 35.

(41) ينظر: شرح الكافية الشّافية 1/755و757و761، والألفيّة 25، والتّسهيل 112.

(42) ينظر: شرح الكافية الشّافية 3/1157، والألفيّة 35، والتّسهيل 44.

(43) شرح الكافية الشّافية 1/342.

(44) المصدر نفسه 2/833.

(45) المصدر نفسه 3/1182.

(46) الألفيّة 8.

(47) المصدر نفسه 9.

(48) المصدر نفسه 10.

(49)الألفيّة 22.

(50) المصدر نفسه 25.

(51) التّسهيل: 3، وشرح التّسهيل 1/13.

(52) شرح التّسهيل 1/15.

(53) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك 1/21.

(54) حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك 1/21.

(55) ونص قول سيبويه: "واعلم أنَّ (قلتُ) إنَّما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنَّما تَحكي بعد القول ما كان كلامًا لا قولا". الكتاب 1/122.

(56) شرح التّسهيل 1/13.

(57) شرح الكافية الشّافية 1/159.

(58) التّسهيل 73.

(59) الكافية في النّحو 1/7.

(60) شرح الرضيّ على الكافية 1/32و33.

(61) المصدر نفسه 1/33.

(62) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب 2/5.

(63)مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب 2/5، وينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب 46و47.

(64) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب 2/13، وينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: 47.

(65) ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب2/5.

(66) من أسرار اللّغة العربيّة 277.

(67) المصدر نفسه 277.

(68) الكتاب 1/23.

(69) ينظر: همع الهوامع: 1/43، والنُّكت على الألفيّة والكافية والشّافية والشّذور والنُّزهة: 1/59.

(70) العين (سند) 7/228و229.

(71) مفهوم الجملة عند سيبويه 140.

(72) الكتاب 1/23.

(73)المصدر نفسه 2/78.

(74) ينظر: همع الهوامع 1/46.

(75) هو مُحَمَّد بن طلحة بن مُحَمَّد بن عبد الملك الأشبيليّ (ت 618هـ) من نحاة الأندلس.
ينظر: بغية الوعاة 1/121، والمُغْرِب في حُلى المَغْرِب 1/253، ومعجم علماء اللُّغة والنّحو في الأندلس ص410 رقم 673.

(76) همع الهوامع 1/46.

(77) المصدر نفسه 1/46، وينظر: الإيضاح 73.

(78) ينظر: دلائل الإعجاز 8.

(79) ينظر: المقتضب 4/126، وشرح الوافية نظم الكافية 81، وهمع الهوامع 1/46.

(80) ينظر: التّوطئة 112.

(81) قال جماعة: إنَّ أول مَنْ استعمل هذا المصطلح هو (أحمد بن صابر الأندلسيّ) (ت 700هـ) من نحاة الأندلس، وأطلقها على ما يُدعى أسماء الأفعال، وأنَّه جعلها القسم الرابع من أقسام الكلام. ينظر: المدارس النّحوية أسطورة وواقع 118، ومعجم علماء اللُّغة والنّحو في الأندلس ص 41 رقم 47 .

ومن المعاصرين مَنْ عدّها سبعة: (الاسم، والصّفة، والفعل، والضّمير، والخالفة، والظّرف، والأداة). ينظر: اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها 90، وأقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة 165.

(82) ينظر: الكتاب 242/1، والمقتضب 202/3، والخصائص 44/3و45، وشرح المفصّل 173/4، وشرح الأشموني على الألفيّة 91/3.

(83) ينظر: همع الهوامع 82/3، وشرح الأشمونيّ على شرح الألفيّة 91/3.

(84) أقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة 27و28، ويُنظر: في النّحو العربيّ نقد وتوجيه 202.

(85) ينظر: الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها 13.

(86) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب 5/2، وينظر: الاعتراض النّحويّ عند ابن مالك واجتهاداته 45و46.

لم تجد الباحثة قول ابن مالك في بعض كتبه الّتي اطّلعت عليها وهي: شرح الكافية الشّافية، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرح التّسهيل، وسبك المنظوم وفك المختوم، وشرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ.

(87) ينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب 6/2، وفي بناء الجملة العربيّة 36، والجملة العربيّة مكوّناتها – أنواعها – تحليلها: 29و30.

(88) في بناء الجملة العربيّة 36.

(89) حاشيةُ الأمير المطبوعة على هامش مغني اللّبيب 42/2.

(90) في بناءِ الجملة العربيّة 37.

(91) ينظر: مُغني اللّبيب عن كتبِ الأعاريبِ 5/2، والجملة العربيّة مكوناتُها – أنواعُها – تحليلُها 30.

(92) مُغني اللّبيب عن كتبِ الأعاريبِ 6/2.

(93) شرح الرضيّ على الكافية 21/1.

(94) سرُّ الفصاحة 32و33.

(95) المطالع السّعيدة 55.

(96) الرمز: ((تصويت خفي باللِّسان كالهمس ويكون تحريك الشّفتين بكلام غير مفهوم باللّفظ من غير إبانة بصوت إنّما هو إشارة بالشّفتين)). لسان العرب (رمز) 242/4.

(97) المطالع السّعيدة 55.

(98) ديوان أبي تمّام 285.

(99) ديوان عمر بن أبي ربيعة 180.

(100) المطالع السّعيدة 56.

(101) ديوان أبي العتاهية 88.

(102) الجَدَثُ: القَبْر.لسان العرب (جدث) 45/2.

(103) المطالع السّعيدة 56 (الهامش 5).

(104) سر الفصاحة 41.

(105) المطالع السّعيدة 57.

(106) نُسب إلى الأخطل في المطالع السّعيدة وليس في ديوانه الّذي رجعت إليه وهو شعر الأخطل (صنعة السُّكري). تحقيق د. فخر الدّين قباوة، ط1، 1971م.

(107) المطالع السّعيدة 57 (الهامش 9).

(108) الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها 47.

(109) سرُّ الفصاحة 34.

(110) سرُّ الفصاحة 34.

(111) الكليات 626.

(112) مقومات الجملة العربيَّة 17.

(113) ينظر: من البحث ص12.

(114) ينظر: من البحث ص12.

(115) ينظر: من البحث ص12و13.

المصادرُ والمراجعُ

القرآن الكريم

- الأصول في النّحو: ابن السّراج، مُحَمَّد بن سهل، ت 316هـ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، ط4، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1420هـ–1999م.
- الاعتراض النّحويّ عند ابن مالك واجتهاداته: د. ناصر مُحَمَّد عبد الله آل قميشان، ط1، هيئة أبو ظبي للثّقافة والتّراث، أبو ظبي، 2009م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب: ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف، ت 761هـ، تحقيق: عماد علوان حسين العباديّ ومثنى نعيم حمادي المشهدانيّ، ط1، دار الفكر، عمّان، 1430هـ–2009م.
- أقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة: د. فاضل مصطفى السّاقي، ط2، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، 1429هـ–2008م.
- الألفيّة: ابن مالك الأندلسيّ، مُحَمَّد بن عبد الله، ت 672هـ، خط: يحيى سلّوم العباسيّ، د.ط، مكتبة النّهضة، بغداد، د.ت.
- الإيضاح: أبو عليّ الفارسيّ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط1، عالم الكتب، بيروت – لبنان، 1429هـ–2008م .
- الإيضاح في شرح المفصّل: ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، ت 646هـ، تحقيق: مُحَمَّد عثمان، ط1، دار الكتب العلميّة، لبنان، 2011م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: الزَّبيديّ، مُحَمَّد مرتضى الحسينيّ، ت 1205هـ، ط1، المطبعة الخيريّة، مِصر، 1306هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: مُحَمَّد كامل بركات، د.ط، دار الكتاب العربيّ، الجمهورية العربيَّة المتحدة، وزارة الثقافة، 1387هـ–1967م.
- التَّعريفات: الجرجانيّ، عليّ بن مُحَمَّد بن عليّ، ت 816هـ، تحقيق: عادل أنور خضر، ط1، دار المعرفة، بيروت – لبنان، 1428هـ–2007م
- التّوطئة: الشّلوبين، عمر بن مُحَمَّد بن عمر، ت 645هـ، تحقيق: يوسف أحمد المطوّع، د.ط، دار التّراث العربيّ، القاهرة، د.ت.
- الجُمل في النّحو: عبد القاهر الجرجانيّ، شرح ودراسة وتحقيق: يُسري عبد الغني عبد الله، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1410هـ–1990م
- الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها: د. فاضل صالح السَّامرائيّ، ط3، دار الفكر، عمّان – الأردن، 1430هـ–2009م.
- الجملة العربيَّة مكوناتها – أنواعها – تحليلها، د. مُحَمَّد إبراهيم عُبادة، ط4، مكتبة الآداب، القاهرة، 1428هـ–2007م.

- الجملة النّحويّة نشأةً وتطورا وإعرابًا: د. فتحي عبد الفتّاح الدَّجنيّ، ط1، مكتبة الفلاح، الكُويت، 1398هـ-1978م.
- حاشية الأمير: الشيخ مُحَمَّد الأمير الأزهريّ، ت 1232هـ، المطبوعة بهامش مغني اللّبيب لابن هشام، د.ط، دار الفكر، د.ت.
- حاشية الصَّبان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، ومعه شرح الشّواهد للعينيّ، ت 855هـ: مُحَمَّد بن عليّ، ت 1206هـ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط1، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، 1425هـ-2004م.
- الخصائص: ابن جنِّيّ: عثمان أبو الفتح، ت 392هـ، تحقيق: مُحَمَّد عليّ النّجار، ط2، دار الهدى، بيروت – لبنان، د.ت.
- دلائل الإعجاز: الجرجانيّ، عبد القاهر عبد الرحمن بن مُحَمَّد، ت 471هـ ، قرأه وعلّق عليّه: محمود مُحَمَّد شاكر، ط3، مطبعة المدني، مؤسّسة السّعوديّة بمصر، القاهرة، 1413هـ-1992م
- ديوان أبي تمّام: شرح وتعليّق: د. شاهين عطية، ط1، مكتبة الطّلاب وشركة الكتاب اللُّبنانيّ، بيروت، 1382هـ-1968م.
- ديوان أبي العتاهية: تقديم وشرح: مجيد طراد، ط3، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 1420هـ-1999م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، د.ط، الهيئة المِصريّة العامّة للكتاب، 1978م.
- سبك المنظوم وفك المختوم: ابن مالك، تحقيق: أ.د. عدنان مُحَمَّد سلمان وأ.م. فاخر جبر مطر، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التُّراث، دبي، 1425هـ-2004م.
- سِر الفصاحة: ابن سنان الخفاجيّ، عبد الله بن مُحَمَّد بن سعيد، ت 466هـ، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1402هـ-1982م.
- شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: نور الدّين عليّ بن مُحَمَّد، ت 900هـ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، ط2، دار الكتب العلميّة، لبنان، 2010م.
- شرح الرضيّ على الكافية: الأسترابادي، رضيّ الدّين مُحَمَّد بن الحسن، ت 686هـ، تصحيح وتعليّق: يوسف حسن عمر، د.ط، منشورات جامعة قاريونس، 1398هـ-1978م.
- شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ: ابن مالك، تحقيق: د. عدنان عبد الرحمن الدُّوري، د.ط، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف، إحياء التُّراث الإسلامي، العراق، بغداد، 1397هـ-1977م.
- شرح الكافية الشّافية: ابن مالك، حقَّقه وقدَّم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، دار المأمون للتراث، 1402هـ-1982م.

- شرح المفصَّل: ابن يعيش، موفق الدِّين يعيش بن عليّ، ت 643هـ، تحقيق وضبط: أحمد السَّيِّد سيِّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغنيّ، د.ط، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة – مصر، د.ت.
- شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. موسى بنّاي علوان العليليّ، د.ط، مطبعة الآداب في النّجف الأشرف، 1400هـ– 1980م.
- شعر الأخطل: صنعة السُّكري، روايته عن أبي جعفر مُحَمَّد بن حبيب، تحقيق: د. فخر الدِّين قباوة، ط1، دار الأصمعيّ، حلب، 1391هـ–1971م.
- الصّاحِبيُّ في فقه اللُّغة العربيَّة ومسائلها وسُنن العرب في كلامها: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، ت 395هـ، علق عليه: أحمد حسن بسج، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1428هـ–2007م.
- الصِّحاح في اللُّغة والعلوم: الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد، ت 393هـ، تقديم: عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف: نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي، ط1، دار الحضارة العربيَّة، بيروت، 1974م.
- علم المصطلح: د. عليّ القاسميّ، ط1، مكتبة لبنان – ناشرون، بيروت – لبنان، 2008م.
- العين: الخليل، أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيديّ، ت 175هـ، تحقيق: د. مهدي المخزوميّ ود. إبراهيم السّامرائيّ، ج6 وج7، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، العراق، 1982و1984م
- في بناء الجملة العربيَّة: د. مُحَمَّد حماسة عبد اللّطيف، ط1، دار القلم، الكُويت، 1402هـ–1982م.
- في النّحو العربيّ نقد وتوجيه: د. مهدي المخزوميّ، ط1، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، 1964م.
- الكافية في النّحو: ابن الحاجب، شرحه: الشّيخ رضيّ الدِّين مُحَمَّد بن الحسن الأستراباذي، ت686هـ، د.ط، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1415هـ–1995م.
- الكتاب: سيبويه، أبو بِشر عَمرو بن عثمان، ت 180هـ، تحقيق وشرح: عبد السَّلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ط3، 1988م – ج2، ط3، 2006م – ج3 و4، ط5، 2009م – ج5، ط4، 2006م.
- كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، ت 1067هـ، ط3، المطبعة الإسلاميّة بطهران، 1387هـ–1967م.
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويّة: الكفويّ، أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسينيّ، ت 1094هـ، تحقيق: د. عدنان درويش، ومُحَمَّد المِصريّ، ط2، مؤسّسة الرسالة، 1432هـ–2011م .
- لسان العرب: ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرّم بن عليّ، ت 711هـ، د.ط، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ–2003م.

- اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها: د. تمّام حسّان، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 1427هـ-2006م.
- اللُّمع في العربيَّة: ابن جنِّيّ، تحقيق: حامد المؤمن، ط2، عالم الكتب، مكتبة النّهضة العربيَّة، 1405هـ-1985م.
- مختار الصِّحاح: الرازي، مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر، ت 666هـ، د.ط، دار الرسالة، الكُويت، 1403هـ-1983م.
- المدارس النّحويّة أسطورة وواقع: د. إبراهيم السّامرائيّ، ط1، دار الفكر، عمّان، 1987م.
- المسائل العسكريّة: أبو عليّ الفارسيّ، تحقيق ودراسة: د. مُحَمَّد الشّاطر أحمد مُحَمَّد، ط1، مطبعة المدني، المؤسّسة السّعوديّة بمِصر، القاهرة، 1403هـ-1982م.
- المَطالع السَّعيدة، شرح السّيوطيّ على ألفيته المسماة بالفريدة في النّحو والتّصريف والخط، تحقيق وشرح: د. طاهر سليمان حموده، الدَّار الجامعية، إسكندريّة، د.ط، 1983.
- معاني القرآن: الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، ت 207هـ، ج1: تحقيق: أحمد يوسف نجاتى، مُحَمَّد عليّ النّجار، ط2، الهيئة المِصريّة العامّة للكتاب، 1980م، ج2: تحقيق ومراجعة: مُحَمَّد عليّ النّجار، د.ط، مطابع سجل العرب، الدار المِصريّة للتّأليف والتّرجمة، القاهرة، د.ت.
- معجم علماء اللُّغة والنّحو في الأندلس: د. رجب عبد الجواد إبراهيم، ط1، دار الآفاق العربيَّة، القاهرة، 1424هـ-2004م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1407هـ-1987م.
- المُغْرِب في حُلَى المَغرِب: عليّ بن سعيد المغربيّ (ت 685هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، د.ط، دار المعارف، مِصر، د.ت.
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: حسن حمد، أشرف عليّه وراجعه: د. إميل بديع يعقوب، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1426هـ-2005م.
- المفردات في غريب القرآن: الأصفهانيّ، أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد المعروف بالراغب الأصفهانيّ، ت 502هـ، ضبط: هيثم طعيمي، ط1، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت – لبنان، 1428هـ- 2008م.
- المفصّل في صنعة الإعراب: الزمخشريّ، قدّم له ووضح هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1420هـ-1999م.
- مفهوم الجملة عند سيبويه: د. حسن عبد الغني جواد الأسديّ، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1428هـ-2007م.
- المقتصد في شرح الإيضاح :الشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق:د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهوريّة العراقيّة، 1982م.

- ❖ المقتضب: المبرد، تحقيق: الأستاذ مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة: د.ط، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التُّراث الإسلامي، القاهرة، 1431هـ-2010م
- ❖ مقومات الجملة العربيَّة: د. عليّ أبو المكارم، ط1، دار غريب، القاهرة، 2007م.
- ❖ من أسرار اللّغة العربيَّة: د. إبراهيم أنيس، ط7، مكتبة الانجلو المصريّة، القاهرة، 1994م.
- ❖ موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: التّهانوي، مُحَمَّد عليّ (ت هـ) ، تحقيق: د. عليّ دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، 1996م.
- ❖ النّكت على الألفيّة والكافية والشّافية والشّذور والنّزهة: السّيوطيّ، دراسة وتحقيق: د. فاخر جبر مطر، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1428هـ-2007م.
- ❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السّيوطيّ، تحقيق: أحمد شمس الدِّين، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1427هـ-2006م.

Abstract

Received the sentence, and speech when linguists and grammarians ancient, and modern wide attention. Orbiter and noticed a disturbance in the relationship between wholesale and speak when grammarians old, then up to the conclusion that these two terms are not agreed on Haddehma; because of the proximity and similarities in content. Was divided in three:

-Team collateral between the wholesale and speech and is represented by (the son of OS, and the Persian Abu Ali, the son of Ibn jinny.

-Unified team between words and sentence, a useful by Helms (Sheikh Abdul omnipotent

Jorjani, and Zamakhshari, and the son lived, and the son of the owner -.(A third group counted more general sentence of talk of them (Al Radhi, Ibn Hisham, al-Sharif Jorjani.(But the reality, which seems contrary to the researcher, Snthbth after deducting the topic we get him to the conclusion that (to speak more generally of the sentence) and this is what is otherwise known. This will be accompanied by Bembgesan research to clarify the topic:

The first section - sentence in the language.

- Wholesale from concept to the term.
- Section - Staff of the sentence.
- Determine the dimensions of the sentence.
- Speaking generally of the sentence .Conclusion.